دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

إشكالية انتقال الخلافة للسلاطين العثمانيين
شرط قرشية الخليفة عند لطفي باشا

د. رامي إبراهيم البنَّا

دكتوراه في علم الكلام جامعة إستانبول

أستاذ في قسم العلوم الإسلامية الأساسية

جامعة نوشهير – الجمهورية التركية

مُلَخّص

يركّز هذا البحث على مسألة الخلافة في الفكر الإسلامي ومحوريتها في تحريك السياسات في التاريخ، ومن المعلوم أن هذا المنصب قد نشأ بعد وفاة النبي (ﷺ)، واشتهر استعماله من طرف الخليفة أبي بكر الصديق ومن بعده عمر، وكلما تأخر الزمن كلما دخلت ألقاب أخرى بجانب لقب الخليفة، تساوت هذه الألقاب مع الخليفة في بعض الأحيان، وتضاءلت في أحيانٍ أخرى. ناقش المتكلمون شروطًا لمن يحمل لقب الخليفة والأمام على رأس المسلمين، كان من أبرز هذه الشروط شرط أن يكون هذا الخليفة من نسلٍ قرشي اعتمادًا على الحديث القائل "الأئمة من قريش"، وقد كان كثيرٌ من الأمراء يتحاشون الوقوع في هذا الحرج، بأن يلتمسوا الاعتراف بالخليفة الأعلى بعد استيلائهم على مقاليد السلطة، واستمر الأمر كذلك حتى جاء العثمانيون، ودخل السلطان سليم الأول مصر واستلم الخلافة من آخر خليفة عباسي هناك، على اختلاف بين الباحثين في هذه الواقعة، وبعد أن تم الأمر للعثمانيين وسيطروا على مقاليد العالم الإسلامي، نشأ خلاف آخر ليس على شرعية الرأس العليا للدولة العثمانية، وإنما على شرعية تسميته خليفة للمسلمين، فهل يجوز أن يسمى خليفة؟ مع العلم أنه لم يكن حاملا لنسل قرشي. يأتي ما ألفه لطفي باشا في هذا السياق، فقد حمل على عاتقه مناقشة هذه الفكرة، محاولا إثبات شرعية أن يكون السلطان العثماني خليفة على المسلمين، حتى ولو لم يكن قرشيًا، ناقش البحث لطفي باشا وارتكازاته الشرعية والكلامية في ذلك.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٦ فبراير ٢٠٢٠

تاريخ قبـول النشـر: ٢٨ فبراير ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:

السلاطين العثمانيين؛ لقب الخلافة؛ المصادر الفقهية؛ التاريخ العثماني؛ الخلافة الإسلامية

معرِّف الوثيقة الرقمي:

DOI 10.21608/KAN.2020.149857

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

رامي إبراهيم البنا. "إشكالية انتقال الخلافة للسلاطين العثمانيين: شرط قرشية الخليفة عند لطفي باشا".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد السابع والأربعون؛ مارس ٢٠٢٠. ص ١٢٣ – ١٣٥.

Corresponding author: ramy.elbannalum@hotmail.com
Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دّوريةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

ظهر بعد وفاة النبي (ﷺ) منصب الخليفة، الذي هو موكَّلٌ بتسيير أمور العباد بشكلٍ يستقيم مع أوامر الشرع، وقد حدث نزاعٌ في ذاك الوقت على من سيكون هذا الخليفة، مما هو مشهورٌ بحادثة السقيفة، واستُقرَّ الرأي بعد الشدِّ والجذب على أبي بكر الصديق لكي يكون أول حاكمٍ في الدولة الإسلامية بعد الرسول الكريم، لم يكن يوجد شكل واضح للنظام الذي ستكون عليه الدولة الإسلامية، وكذلك لم يكن شكلا مُحدّدًا مفصَّلا بمن سيكون القائم على رأس هذا النظام، لكن فيما يخص الشخص الذي سيكون على رأس هذا النظام الحاكم، وردت عدة أدلة دينية استند إليها فقهاء ومتكلمون وخرجوا بما سُمّي فيما بعد بشروط الإمامة أو الخلافة.

كلما تأخّر الزمان كلما زادت الألقاب التي كان يحملها من يكون على رأس جماعة المسلمين أو جماعة من المسلمين، فبالإضافة إلى الخليفة والإمام الأكبر، نشأ الأمير والسلطان والملك والصاحب ونحوه، إلا أن لقبا الخليفة والإمام احتفظا بين المسلمين بنوعٍ من القدسية، لذا اعتنى هؤلاء المتكلمون في هذا الشأن بشروط من سيتولّى هذا المنصب أكثر من غيره، كان من ضمن هذه الشروط أن يكون الخليفة الإمام من نسلٍ قرشي، فقال بهذا الشرط الأكثرية من المتكلّمين والفقهاء وفريق آخر رأى بعدم ضرورة هذا الشرط في الخليفة الإمام، فيكفي أن يكون مسلمًا عادلاً وهكذا.

كان الأمراء أصحاب الممالك الصغيرة أو السلطنات المستقلة عن مركز الخلافة، يعلنون التبعية لمركز الخلافة التماسًا للشرعية الدينية والقبول بين جموع المسلمين، وكان في بعض الأحيان تُعلَن خلافة مستقلة عن الخلافة الموجودة في ذاك الوقت، كما حدث مع الخلافة الفاطمية، التي قامت في المغرب العربي، وزحفت إلى مصر وأعلنت خلافتها وانتسابها البيت النبوي والنسل الفاطمي، فهي إذن خلافة شرعية، فكان الحلُّ لدى الخلافة العباسية المعاصرة لها هو إعلان أن الفاطميين وما أعلنوه من خلافة ليست صحيحة وأنهم كاذبون، فنسبهم ليس صحيحًا وبهذا خلافتهم الفاطمية ليست شرعية، فلا يحق لأحد أن يدعمهم بل تجب محاربتهم والقضاء عليهم، ورويدًا رويدًا تحوّلت الخلافة في الأزمنة المتأخرة إلى مسألة رمزية ليس لها أي قوة حقيقية.

حينما ظهرت الدولة العثمانية على الساحة وقامت توسّع من سيطرتها جغرافيًا، احتاجت كما احتاجت الدول من قبلها إلى الشرعية الدينية، فأخذ سليم الأول عهدًا من الخليفة العباسي، بتسيير الأمور كما قال هو في الخطاب الذي بعثه إلى طومان باي، كما سيأتي لاحقًا، وبمرور الوقت وبالتقدم العسكري للعثمانيين غطّت الدولة العثمانية العالم الإسلامي تقريبًا، وفتحت أجزاءً من أوربا، ونشأ على هذا التوسُّع جدلٌ في الأوساط الإسلامية، حول ما إذا كان السلطان العثماني هو خليفة إسلامي معترف به دينيًا، أم أنه سلطان وحاكم لكن ليس خليفة.

ظهر هذا النزاع على السطح في عهد السلطان سليمان القانوني-ويعتبر هذا العهد أقوى عهود الدولة العثمانية-فذكر البعض مقولة النسفي في عقيدته عن شروط الخليفة: "ويكون من قريش ولا يجوز من غيرهم"، وكذلك التفتازاني في أثناء شرح مقولة النسفي أتى بنماذج من الدول التي قامت في التاريخ الإسلامي، ابتداء من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم الدولة الأموية والدولة العباسية، والإيماء بأن حال الدولة الإسلامية بعد العباسيين قد اختلف[1]، وعلى هذا حدث اختلاف في الرأي؛ بين من يرى أن السلطان العثماني له السمع والطاعة لكن ليس بخليفة لأنه غير قرشي، وآخر يرى أن السلطان العثماني له السمع والطاعة، وهو متغلِّب بالسلطة والقهر، وعليه فهو خليفة شرعي، حتى لو لم يكن قرشيًا، وكان من بين هذا الفريق الصدر الأعظم لطفي باشا، الذي ألَّف رسالة في شرط قرشية الإمام خصيصًا، وهي قد تكون أول رسالة في التاريخ الإسلامي، تُؤلَّف في هذا الشرط خاصة، وقد تناول هذا البحث الشخصية والرسالة.

اصطحب البحث أحد الشخصيات –رجال الفكر-التي كانت في الدولة العثمانية، وهي شخصية الصدر الأعظم لطفي باشا، والرجل اكتسب أهميته من عدة نواحٍ، فمن الناحية العلمية فهو رجل مثقف تربّى على العلوم الشرعية وعلوم العربية، ومن الناحية الحياتية احتلّ أرفع مراتب يصل إليه رجل سياسة عثماني بعد السلطان العثماني، وهي مرتبة الصدر الأعظم[2]، وبهذا فإن آراءه التي بثّها في كتبه –وفي رسالته خاصة التي نأخذه بالبحث- تعبِّر بطريقة ما عن الرأي الرسمي العثماني، لا سيما في مسألة شائكة كمسألة شرط قرشية الخليفة.

توزّع البحث على عدة نقاط، ابتدأ بتعريف الخلافة والإمامة، ثم ألقى الضوء على مسألة شروط الإمامة والتي من بينها شرط قرشية الإمام أو الخليفة، وعرض لآراء المتكلمين في المسألة، وبعدها بدأ البحث رويدًا رويدًا في التمهيد للدخول العثماني ساحة النقاش، فكشف عن رمزية الخلافة، وكيف تحوّلت قوتها التي كانت تأمر وتنهي وترسل الجيوش وتقيم الحروب

والمعاهدات، إلى مسألة هشة في نهاية أمرها، يلجأ إليها الأمير أو الحاكم المتغلِّب كي يلتمس شرعية لحكمه في القطعة التي اقتطعها من الخريطة الإسلامية في ذاك الوقت.

حينما أتى البحث إلى شخصية الصدر الأعظم لطفي باشا، عرض إلى حياته بشكل مختصر، وكيفية تنقّله وسط المراتب الرفيعة في الجيش والدولة، ومشاركته في عدة حروب، إلى انزوائه أخيرًا في جزيرة باليونان وانكبابه على العلم والبحث والتأليف، بعد ذلك تعرّض البحث إلى رسالته المسماة بخلاص الأمة في معرفة الأئمة. ألقى البحثُ الضوءَ على رسالة خلاص الأمة في معرفة الأئمة، فعرض للباحثين الذين أشاروا للرسالة أو أخذوها بالبحث والتحليل، ثم درس محتوى الرسالة، فذكر مصادر المؤلف التي استقى منها رأيه، والحجج الأصلية التي استند عليها الصدر الأعظم لطفي باشا لإثبات رأيه القائل بعدم ضرورة قرشية الخليفة الإمام.

أولاً: مفهوم الإمامة والخلافة

١/١-تعريف الإمامة والخلافة

الإمامة في اللغة تدور حول معاني الرياسة والتقدُّم وإعطاء المثال للآخرين، فالإمام هو الرئيس، أمَّ القوم تقدَّمهم فكان عليهم رئيسًا، وأمَّهم في الصلاة أي كان إمامًا يقتدون به ويفعلون بفعله[٣]، أما في الاصطلاح فالتعريفات التي وردت إلينا كثيرة؛ أشهرها تعريف الماوردي للخلافة بأنها: "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا"[٤] وابن خلدون بأنها: "خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا "[٥]، أما القاضي عبد الجبار فقد رأي بأنها "اسمٌ لمن له الولاية على الأمة والتصرف في أمورهم، على وجه لا يكون فوق يده يد، احترازًا عن القاضي والمتولي، فإنهما يتصرّفان في أمر الأمة ولكن يد الإمام فوق أيديهم"[٦]، وبهذا يتبين أن الخليفة هو المنصب الأعلى في حكم الدولة الإسلامية، التي بيده مقاليد الحكم والتصرُّف، وصاحب القوة الحقيقية في تسيير أمور الدولة.

٢/١-وجوب الإمامة والنص عليها

أكثر الفرق الإسلامية تتفق على مبدأ ضرورة وجود خليفة أو حاكم أو إمام، يضبط أمور الناس ويرعى مصالحهم، يقيم الشعائر الدينية ويحقق المصالح الدنيوية، وفي هذا يقول ابن حزم: "اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل، يقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول (ﷺ)، حاشا النجدات من الخوارج فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم"[٧]، غير أن الخلاف بين فرق السنة والشيعة هو اعتبار هذا البحث من أصول الإيمان من عدمه وحول سمات هذا الإمام ونحوه، فبالنسبة لأهل السنة تعتبر مسألة الخلافة أو الإمامة ليست من أصول الدين، أما الشيعة فالإمامة بحث أصلي من أصول الدين، لذا نرى ابن تيمية ١٣٢٨/٧٢٨ حينما بدأ في انتقاد كتاب ابن المطهر الحلّي ١٣٢٥/٧٢٦، قال في مقدمة نقض قول ابن المطهَّر الشيعي بأن الإمامة أهم أركان الإيمان، فوضَّح ابن تيمية أنها ليست أصلا من أصول الإيمان، وأن أصول الإيمان هي الإيمان بالله وبرسوله... إلخ، وأن العبادات العملية أهم أيضًا من مسألة الإمامة كالصلاة والزكاة ونحوه.[٨] ونحوه.[٨]

٣/١-معاني الخلافة والإمامة والسلطنة والإمارة

بدأت مسألة الخلاف في مسألة قيادة الأمة الإسلامية، بعد وفاة النبي (ﷺ)، حينما اجتمع الأنصار في بادئ الأمر في سقيفة بني ساعدة، واختاروا عبادة بن الصامت رئيسًا عليهم، والتحق بهم ركبٌ من الصحابة على رأسهم عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق، واختُتم الأمر بتولّي أبي بكر لناصية الخلافة[٩]، فنشأ لقب الخلافة مطلَقًا على أبي بكر الصديق، فسُمِّي الخليفة، ولم يستعمل هذا في حياة النبي (ﷺ) بهذا المفهوم، وقد كان لقب الخليفة في حياة الصديق بمعنى أن أبا بكر هو خليفة رسول الله، وقيل له: خليفة رسول الله، ثم لما مات أبو بكر وخلفه عمر بن الخطاب قيل: خليفة خليفة رسول الله، فلما استثقل الناس ذلك أُطلق عليه بطريقةٍ ما أمير المؤمنين واستحسنه الناس وظلّ دارجًا[١٠]، ومن هنا ظهر لنا لقبٌ آخر هو "أمير المؤمنين"، وهذا إن دلَّ على شيء فإنه يدلُّ على أن المجتمع الإسلامي كانت لديه مبادئ عامة واضحة مثل الشورى والعدالة وإقامة شرع الله ونحوها، هذه المبادئ إذا توفّرت في الحاكم وفّى الحاكم غرضه، أيا كان اسم هذا الحاكم سواء كان خليفة أو أمير المؤمنين، والنبي لم يترك قبل موته للمسلمين وصية يصف فيها الشكل الواضح التفصيلي للحكم من بعده، بل كان الأمر عودًا لهذه المبادئ التي ذكرناها.

بعد موت عمر تولّى عثمان ومن بعده عليٌّ ثم معاوية، ونشأ خلاف على الحكم زُهقت من أجله أرواح وسالت دماء، حتى قال الشَّهْرَستاني (١١٥٣/٥٤٨): "وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سُلَّ سيفٌ في الإسلام على قاعدة دينية، مثل ما سُلَّ على الإمامة في كل زمان."[١١] كلّما تضاعف هذا الخلاف تضاعفت معه الأسماء والألقاب التي صاحبت الحاكم، فواقعيًّا قد صاحب هذا الخلاف ألقابٌ أُخرى كثيرة، وبتأخر الزمان زادت

هذه المترادفات، فمع الإمامة يوجد لقب الخلافة وأمير المؤمنين، ثم نشأ بعد ذلك ألفاظ كثيرة كالسلطان والإمارة والمملكة وغيرها[١٢]، ويبدو أن لفظ الخلافة كان خاصًّا بأهل السنة –وإن ورد في كتب السنّة لفظ الخلافة والإمامة الكبرى واستعمال كلٍّ منهما مكان الآخر، فقد أطلق على أبي بكر الصدِّيق من هذا الباب، أمَّا لفظ الإمامة فعلى تفسير ابن خلدون أن الشيعة خصُّوا عليًّا بهذا اللقب "الإمامة" –والتي هي أخت الخلافة- تعريضًا بمذهبهم في أنه أحق بالإمامة من أبي بكر وسائر من أتى بعده، ويرى ابن خلدون أن لقب الإمام كان لقبًا مؤقتا قبل أن يكون الإمام في موقع السلطة، فإذا انتقل الإمام من موقع المعارضة الخفية إلى موقع السلطة، واستولوا على الدولة حوّلوا هذا اللقب من إمام إلى أمير المؤمنين وضرب مثالاً على ذلك شيعة بني العباس وغيره.[١٣]

ثانيًا: الشروط الواجب توفّرها في الخليفة

ذكر المتكلمون والفقهاء شروطًا لمن يتولّى أمر رياسة الأمة، من بينهم الماوردي الذي ذكر في كتابه شروط الإمام سبعة، من بينها العدالة والعلم وسلامة الحواس والأعضاء والرأي المفضي إلى سياسة الرعية والشجاعة ونحوه، وأخيرًا النسب، وقال بأن نسب الخليفة لابد أن يكون من قريش، فقد ورد النص بذلك عن النبي (ﷺ): "الأئمة من قريش"، وانعقد الإجماع عليه[١٤]، وكذلك الأمر عند ابن حزم (١٠٦٤/٤٥٦) الذي ادّعى تواتر الحديث الوارد في هذه المسألة[١٥]، والباقلاني (٤٠٢ /١٠١٣) الذي أشار أثناء تحدثه عن شروط الإمام قائلاً: "يجب أن يكون على أوصاف منها أن يكون قرشيا في الصميم".[١٦]

وادّعاء الماوردي -وغيره كثير- الإجماع على هذا الشرط، ناقضه ما ورد عن فريق من المتكلمين الذين يرون بأن توفّر هذا الشرط ليس ضروريًّا فيمن يتولّى أمر المسلمين، وقد ذكر منهم الماوردي المعتزلي ضرار بن عمرو (٨١٥/٢٠٠)[١٧]، وغيره من المعتزلة والخوارج[١٨]، ولم يقتصر الأمر على الفرق غير السنية، بل رأي بعض متكلمي السنة إشكالية حقيقية في هذا الحديث وتواتره –حديث الأئمة من قريش- وادّعاء الإجماع على المسألة، منهم إمام الحرمين الجويني (١٠٨٥/٤٧٨) الذي أشار إلى أن المسألة ليس لها تبريرًا عقليًّا بل هو تخصيص من الله لقريش بهذا الشرف، رغم اعترافه بأن الحديث حديث آحاد لا يفيد العلم باشتراط النسب القرشي على مذهبه[١٩]، وصرّح في كتابه الإرشاد باحتمال عدم ضرورة هذا الشرط في الإمامة فقال: "ومن شرائطها عند أصحابنا أن يكون الإمام من قريش... وهذا مما يخالف فيه بعض الناس، وللاحتمال فيه عندي مجال، والله أعلم بالصواب"[٢٠]، وكذلك استشكل هذا الإجماع والتواتر المدَّعى الآمديُّ (١٢٣٣/٦٣١) ففعل قريبًا مما فعله الجويني؛ قرَّر شرط قرشية الإمام في كتابه الأبكار على بيانٍ منه بتحرُّجه قائلاً: "ولولا انعقاد الإجماع على ذلك لكان الشرط في محل الاجتهاد"، ثم يعود ليتخلّص من هذا التحرّج كليًا في كتابه غاية المرام قائلاً: "ولَعَمْري إن مثل هذا الشرط واقع في محل الاجتهاد".[٢١]

وكذلك قال ابن حَجَر العَسْقَلاني (١٤٤٩/٨٥٢)، الذي رأى بأن من يدّعي الإجماع في هذا الشأن عليه أن يفسّر بعض الروايات التي جاءت خلاف ذلك، من بينها ما جاء عن عمر بن الخطاب حين موته، فأشار إلى أن من نقل الإجماع في هذا الشأن كأنه في ورطة سيحتاج إلى تأويل أخبار أخرى جاءت مناقضة لهذا الأخبار، يقول: "قلتُ: ويحتاج مَنْ نقل الإجماعَ إلى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك؛ فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: "إن أدركني أجلي وأبو عبيدة حي استخلفته"، فذكر الحديث وفيه "فإن أدركني أجلي وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل" الحديث، ومعاذ بن جبل أنصاري لا نسب له في قريش"، ثم ذكر تأويلا مناسبًا لهذا؛ "فيحتمل أن يقال لعل الإجماع انعقد بعد عمر على اشتراط أن يكون الخليفة قرشيا أو تغير اجتهاد عمر في ذلك والله أعلم".[٢٢]

ثالثًا: قرشية الخليفة وتاريخية المسألة

١/٣-التنازع على لقب الخلافة

تبين لنا من النُّقُول المختصرة لآراء السَّابقين بخصوص اشتراطية قرشية الإمام الخليفة، أنه رغم أن الجمع الغفير كان متفقًا على شرط قرشية الإمام، كان ثمة فريقًا من العلماء المسلمين ذي الأسماء الثقيلة، لم يقنعهم هذا النقل، وصرّحوا بأن الأمر فيه أخذٌ وعطاء، وقد احتُجَّ بجانب ما ذُكِر من حديث عمر، حديث النبي (ﷺ): "اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل حبشي كأن رأسه زبيبة"[٢٣]، فاستُدلَّ بهذا الحديث على أن الخليفة قد يكون عبدًا حبشيًا غير ذي قيمة بين الناس وهذا ما حدث في كثير من الأزمان من التاريخ الإسلامي.

إننا لو انتقلنا إلى الواقع التاريخي للأمة الإسلامية على مر عصورها، سنجد أن هذا الحديث قد تحقق في فترات قليلة من التاريخ الإسلامي، من الممكن أن نطبق ذلك على دولة الخلافة الراشدة، لكن كلما تأخر الزمن تنوّع شكل نظام الحكم، ويشمل ذلك ما يطلق على رأس هذا النظام من أسماء وألقاب، فبنظرة عامة سنجد أن هناك أناسًا قد حكموا في التاريخ الإسلامي ليسوا من نسل قريش فقط، بل لم يكونوا عربًا بالأساس، كدولة المماليك في مصر على سبيل المثال، ومن المعلوم أن

أمر الخلافة العباسية قد تحوّل في آخر عهوده إلى رمزٍ ليس أكثر، فكان الخليفة العباسي لا حول له ولا قوة، وإنما يأتي من يأتي إلى الحكم بالغلبة، ثم يذهب إلى الخليفة العباسي فيعترف الخليفة العباسي به، راضيًا أو مرغمًا، ثم يكون حكمًا على المسلمين.

هذا على الرغم من أن سلاح "الأئمة من قريش" قد استخدِم في مراحل عدة من التاريخ الإسلامي، ومن الأمثلة المشهورة على هذا، مجيء الفاطميين من المغرب الأوسط، إلى مصر، وإعلانهم الدولة الفاطمية التي بدأت في التوسّع والتوغّل حتى أصبحت تهدد أنحاء الشام، وسيطرت على أجزاء من الحجاز، وهنا تستخدم الخلافة العباسية سلاح النسب، كي تثبت أن الدولة الفاطمية ليست خلافة شرعية، ذلك لأن من يتولّى أمرها ليسوا من نسل قريش، نستطيع أن نذكر هنا المحضر الذي كتب بأمر الخليفة العباسي القادر بالله (٤٠٢هـ/١٠١١م-٤٢٢هـ/١٠٣١م) وقد كان هذا الخليفة قويا ناصرًا لطرف أهل السنة، وشحذ كثيرًا من العلماء والأشراف كي يمضوا على هذا المحضر، وظل له الأثر البالغ لمن جاء بعده[٢٤]، وقد أشار الجويني أثناء بحثه مسألة الأئمة من قريش، إلى هؤلاء الفاطميين – المارقون في فسطاط مصر- الذين ادّعوا نسبًا لهم، فنشروا الضلالة واقتحموا المهاوي والمعاطب[٢٥]، والغزالي (١١١١/٥٠٥) ذكره هنا ضروريٌّ؛ فتأليفه لفضائح الباطنية كان من هذا الباب، دعمًا للخلافة العباسية ومحاولة لإسقاط الدولة الفاطمية.[٢٦]

وأيًا ما كان الأمر، فإن مثل هذه النقاشات باتت في حيّزها النظري لا تخرج منه، وكانت الكلمة أولا وأخيرًا للسلطان المتغلّب، الذي كان خيارًا ثانيًا لجميع المتكلمين في حديث "الأئمة من قريش"، فإذا لم يتوفّر في الإمام المتغلّب أن يكون نسله من قريش، فله الحكم بحكم تغلّبه.

٣/٢-انتقال الأمر إلى العثمانيين

تعتبر دولة السلاجقة هي الدولة التي نشأت عنها الإمبراطورية العثمانية، وأشهر الحكّام السلاجقة هو طُغْرُل بك بن سَلْجُوق (١٠٦٣/٤٥٥)، الذي يعتبر المؤسس الحقيقي لدولة السَّلاجقة، وتعدُّ سنة (١٠٥٥/٤٤٧) سنة فاصلة؛ بحيث استطاع طُغْرُل بك إنهاء الحكم البويهي، وأعلن تبعية السَّلاجقة للخلافة العبَّاسية، وقد كان احتفل به الخليفة العبَّاسي احتفالاً لا مزيد عليه، فاستطاع أن ينتصر على أرسلان البسَاسيري ١٠٦٠[٢٧]، ومن ثم كان لطغرل بك الدعم الديني واعترافه بالخلافة العباسية والتبعية لها، وهكذا كان السلاطين السلاجقة يقرّون بتبعيتهم للخلافة العباسية، ولم ترد منهم أي محاولة لإلغاء هذه الخلافة أو انتسابها لأنفسهم.[٢٨]

بلغ الحكم العثماني أوجه في عهد السلطانيين ياوز سليم الأول ١٥٢٠ وابنه سليمان القانوني ١٥٦٦، وقد شنَّ سليم الأول حملات لضمِّ مصر تحت الإدارة العثمانية حتى نجح أخيرًا، وانتهي الصراع والتنافُس السِّياسي بين المماليك والعثمانيين في النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي في موقعتي مَرْج دَابِق (١٥١٦/٩٢٢) والرِّيدَانية (١٥١٧/٩٢٣)، وأخذ سليم الأول جمعًا ممن كان في مصر ونفاهم إلى إستانبول، من أصحاب الصناعات، وممن يخشى منهم القلاقل والاضطرابات، وكان على رأس هؤلاء الخليفة العباسي، فاستولوا على الخليفة المتوكِّل على لله، وذلك لكي يستفيدوا من مكانته عند الناس، ويستغلّوا ذلك في القبض على طومان باي، وقد استمرّ السعي في القبض على طومان باي، حتى تمَّ ذلك وقُتِل في مارس ١٥١٧.[٢٩]

ومنذ هذا الوقت نشأ جدال في الأوساط الفكرية حول ما إذا تسلّم سليم الأول الخلافة بشكل رسمي أم لا؟ وهل يُطلَق على سليم الأول لقب إمام وخليفة، وقد انتشرت حادثة في العصور التالية على عهد سليمان القانوني، هذه الحادثة مفادها أن سليم الأول قد تسلَّم أمر الخلافة بشكل رسمي من الخليفة العباسي المتوكل، ونشأ خلاف بين الباحثين حول هذه الحادثة وصحة وجودها، فأوذون تشارشلي Uzunçarşılı يرى بأن سليمًا قد تسلَّم الخلافة من الخليفة العباسي عن طريق حفل رسمي، واعتبارًا من ذاك الوقت حتى أربعة قرون عُرف السلاطين العثمانيين بين المسلمين بالخلفاء، أما خليل إنالجيك Halil İnalcıkفإنه يقول بأن مسألة انتقال الخلافة من آخر خليفة ذي نسل عباسي، إلى سليم الأول في شكل حفل رسمي؛ ترجع إلى رواية مُختَرَعة انتشرت في القرن الثامن عشر، وإن هناك دلائل على اكتفاء ياوز سليم بلقب "خادِم الحَرَمين الشَّرِيفين"، وقد أفرد فاروق سُومَر Faruk Sümer هذه المسألة بالبحث والتحليل، فبحثها من خلال النظر في المصادر القديمة والحديثة في دراسة مستقلة ، وخلُص من المسألة قائلا: "لم يرد في أي من مصادر معاصرة لفترة ياوز سليم، أي معلومة متعلقة بأنه كحاكم عثماني أثناء مجيئه إلى مصر، تسلّم الخلافة بشكل رسمي من آخر خليفة عباسي المتوكل على الله محمد، بل إن المصادر التركية المعاصرة لحادثة سفر سليم إلى مصر والتي تناولت الأمر؛ كالفتح نامه fetihnameler والروز نامه ruznameler والوقائع نامهvakayinameler ، مثل هذه

المصادر التركية وغيرها لم يرد فيها ذكر ياوز سليم كخليفة على الإطلاق، وذلك يدلُّ على عدم أهمية التلقُّب بلقب الخليفة في تلك المصادر، وكما هو معروف فقد نُفِي الخليفة مع مصريين آخرين إلى إسطنبول، ووفقًا لبعض الروايات بعضها تقول بجامع السلطان أيوب وأخرى تقول بجامع آيا صوفيا؛ أن الخليفة شرع في تسليم الخلافة بشكل رسمي في حفل مَهيب، ثم أُودِع في حبس يدي قلعه Yedi Kule، جزاء ما اغتصبه من الأموال والنقود."[٣٠] بغض النظر عن هذه الحادثة فإننا نرى أن سليم الأول لم يكن يرى في نفسه أنه خليفة، بل كان مأذونًا له من الخليفة، كبقية السلاطين والأمراء الذين في عهده، وقد جاء هذا نصًّا في خطابه الذي نقله لنا ابن إياس –شاهد العيان على أحداث دخول العثمانيين في مصر- فقد قال بأن الخطاب الذي أرسله سليم الأول إلى طومان باي، قد أشيع في أرجاء مصر، وسبَّب قلاقلَ واضطرابات عميقة، وأشار ابن إياس أن هذا الخطاب قد جاء غالب ألفاظها باللغة التركية، كما نقله لنا بالعربية مخاطبًا طومان باي ما يلي: "من مقامنا السعيد إلى الأمير طومان باي، أما بعد فإن الله تعالى أوحى إليّ بأن أملك الأرض والبلاد من المشرق إلى المغرب كما ملكها الإسكندر ذو القرنين"... وكذلك نقل ابن إياس –وهو ما يهمنا هنا- ما يشير إلى سليم قد أخذ الإذن من الخليفة قائلاً: "وقد تولّيتُ المُلْكَ بعهدٍ من الخليفة ومن قضاة الشرع"[٣١]، هكذا قال سليم بنفسه أنه قد أخذ إذنًا من الخليفة بتولّي الملك.

إننا نرى استعمال كلمة الخلافة مِن قِبَل مَنْ حول السلاطين مِن العلماء والقضاة وغيرهم، على الأقل يمكن القول بأن هذا الاستعمال قد اشتهر بعد وفاة سليم الأول[٣٢]، أي في عهد سليمان القانوني، فنرى بأنه ابتداءً من ذلك الوقت اتخذ اللقب صفته الشرعية وثقله المعنوي الديني؛ إذ لم يعد للخليفة العباسي لا ذكر ولا وجود، والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، أبو السعود أفندي (٩٨٢هـ/١٥٧٤م) وهو أحد أقطاب الدولة العثمانية، وقد عمل في وظيفة شيخ الإسلام، وكان على رأس جهاز الإفتاء والمؤسسة الدينية في الدولة العثمانية، ما يربو على الثلاثين عامًا، فها هو حينما يؤلف تفسيره الكبير المسمى بإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، يهديه إلى السلطان سليمان القانوني قائلا في مقدمته العربية الفصيحة، وهو يضفي على القانوني أنواعًا من المدح والثناء:

قاصم القياصرة وقاهر القروم، سلطان العرب والعجم والروم، وسلطان المشرقين وخاقان الخافقين، الإمام المقتدر بالقدرة الربانية، والخليفة المعتز بالعزة السبحانية، المفتخر بخدمة الحرمين الجليلين المعظمين، وحماية المقامين الجميلين المفخمين، ناشر القوانين السلطانية، عاشر الخواقين العثمانية السلطان ابن السلطان "السلطان سليمان خان بن السلطان المظفر المنصور" والخاقان الموقر المشهور صاحب المغازي المشهورة في أقطار الأمصار والفتوحات المذكورة في صحائف الأسفار السلطان سليم خان بن السلطان السعيد والخاقان المجيد السلطان بايزيد خان لا زالت سلسلة سلطنته متسلسلة إلى انتهاء سلسلة الزمان وأرواح أسلافه العظام متنزهة في روضة الرضوان".[٣٣]

فقد تضمنت هذه الألقاب التي خلعها الرجل على السلطان سليمان القانوني، لقب الخليفة والإمامة، وأردف أبو السعود أفندي هذا اللقب بأنه خادم الحرمين الشريفين، فهو يستحق هذا اللقب عن جدارة، هذا إلى ثمة عدة وثائق أشارت إلى سليمان القانوني مُشفَّعة اسمه بلقب الخليفة.[٣٤]

رابعًا: لطفي باشا ورسالة خلاص الأمة في معرفة الأئمة

٤/١-مَنْ هو الصدر الأعظم لطفي باشا؟

لا نعرف كثيرًا عن تاريخ ميلاده، لكن يخمن أن ميلاده كان في سنة ٨٨٤هـ، وهو من أصل أرناؤوطي، وحصّل العلم هناك، أما اسمه فهو أحمد لطفي بن عبد المعين بن عبد الحي، تربى في الحرم السلطاني (أندرون).[٣٥]

في الفترة الأولى من عهد السلطان سليمان القانوني تولى أمر ولاية قسطونو ثم بعدها ولاية أيدن، وفي سنة (٩٢٨/١٥٢٢) حضر حصار رودس وفتحها وأسند له تعمير قلعة رودس، كما حضر حصار فيينا، كما أسند له ولاية الكثير من المناطق العثمانية، وكان له الأثر الكبير في الدولة العثمانية، ويكفي أنه كان السبب في جلب المهندس العثماني الشهير معمار سنان[٣٦] إلى سليمان القانوني، وفي ٢٥ صفر ٩٤٦ (١٣ تموز ١٥٣٩) عُيِّن في أهم وظيفة في الدولة العثمانية كوزير أعظم في السراي العثماني، وقد لعب دورًا أساسيا في إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية وبين البندقية وتوقيع معاهدة بينهما.

تزوج الصدر الأعظم لطفي باشا من بنت سليم الأول وأخت سليمان القانوني شاه سلطان، ولم يبق في وظيفة الصدر الأعظم غير سنتين، وبعد هاتين السنتين يتم عزله فجأة، (٩٤٨/١٥٤١) بتهمة الزنا وبالتالي يتم تطليقه من شاه سلطان ، وهناك سبب آخر قد يكون وراء عزله من وظيفة الصدر الأعظم، وهي عدم رضاه عن كثير مما كان يحدث في الإدارة، من

رشاوي وفساد مالي وإداري، وبعد عزله يقضي لطفي باشا العشرين سنة الأخيرة من حياته منزويا في مزرعة بمدينة ذيذيموتيخو (ديموطيقه) اليونانية ، وفيها تفرغ للبحث والتأليف، وفي آخر حياته ذهب لطفي باشا إلى الحج ثم رجع إلى المدينة نفسها ومات سنة (١٥٦٣/٩٧٠)، عن خمسة وستين عامًا.[٣٧]

٢/٤-التعريف برسالة خلاص الأمة في معرفة الأئمة

ثارت مسألة قرشية الخليفة أو الإمام في عهد السلطان سليمان القانوني، فانبرى الصدر الأعظم لطفي باشا كي يناقش هذه المسألة في رسالة مستقلة، وهي خلاص الأمة في معرفة الأئمة، وقد قال في مقدمتها موضِّحًا الغرض الرئيس من هذه الرسالة: "هذه رسالة مرتبة في بيان كيف يكون حالة الأمة، من بعد الخلفاء العباسية إلى الآن، ومن بعدُ، وهل يجوز إطلاق اسم الإمام والخليفة للسلاطين إذا كانوا من غير قريش؟"[٣٨] وقد عمَد لطفي باشا إلى تأليفها بالعربية، لأن المخاطبين بهذه الرسالة في المقام الأول هم العرب، فالمشكلة أثيرت في أوساط عربية، والخليفة كان عربيًّا، والشرط الذي هو محل النقاش، هو عربية أصل الخليفة من غيره، فللطفي باشا مؤلفات أخرى بالتركية.[٣٩]

وقد نالت الرسالة اعتناء باحثين؛ من بينهم جِبّ في بحثه Lutfi paşa on the Ottoman Caliphate [٤٠]، وأصدر منها أجزاء باللغة الإنجليزية، وكذلك عمل على الرسالة خلوصي ياوزHulusi Yavuz [٤١]، وقد قدّم الرسالة في مؤتمر أولاً ثم اشتغل عليها ونشرها في قسم مستقل من كتابه Osmanlı Devleti ve İslamiyet[٤٢]، وقد نشرت الرسالة بالعربية ماجدة مخلوف مع دراسة تضمنت حياة لطفي باشا والمراجع التي استقى منها كتابه وغيره[٤٣]، وكذلك عمل عليها ونشرها مترجمة بالتركية في رسالته لنيل الماجستير محرم ججا Muharem JAHJA[٤٤]، كذلك أشار إليها باحثون كثُر لم يفردوها بالبحث بل في كتبهم سواء للتاريخ أو من ناقش منهم مسألة الخلافة وانتقالها للعثمانيين.

(٢/٤) ١-لغة الرسالة

تعتبر لغة الرسالة التي كتبها لطفي باشا، لغة سهلة واضحة، لم تتسم بالانسيابية أو التعمّق[٤٥]، في الوصف والرسم، بل كانت جملًا بسيطة واضحة، وأثناء كتابته بالعربية وقع في بعض الأخطاء النحوية، كقوله في المقدمة "ناصر إلى دين الله"، والصواب "ناصر دين الله"[٤٦]، واستعمال الياء بدل من التاء في قوله: "فامتثلت بالتماسهم الجلية العلية، وتتبعت الكتب المعبرة، التي يفرق بين الحق والباطل"[٤٧]، وكذلك إضافة أل التعريف في غير موضعها منها؛ "الفتاوى القاضي خان" والصواب "فتاوى قاضي خان"[٤٨]، كما سار بعد ذلك في أمثاله، وقوله: "ولا من هاشمي" والصواب "ولا من هاشم" أو "ولا هاشمي"[٤٩]، وهذه الأخطاء ليست بكثيرة مقارنة مع ما كتبه بالعربية.

إثارة المشكلة بين أوساط العرب "هل السلطان العثماني خليفة وإمام؟ أم لا؟!"

لقد أشار لطفي باشا إلى أن جماعة من "أشرف الأشراف لدفع الشبهة وإزالة الشك وتحصيل اليقين، ومنهم بعض الفضلاء لأجل الإلزام، احتجاجًا بقول عمر النسفي وسعد الدين التفتازاني"[٥٠]، وقوله هذا يدل على أن مثل هذه المسألة أُثيرت بين أوساط علمية، وقد قالوا بأن أمر الأمة الإسلامية ليس واضحًا بعد الخلفاء العباسية؟، وذلك لأن الأئمة من قريش، ثم أشار بالتحديد إلى قول عمر النسفي (٥٣٧/ ١١٤٢) والتفتازاني (٧٩٢/ ١٣٩٠)، وكلا الرجلين كانت وفاته متقدّمة على التوسّع العثماني الذي حدث بمجيء السلطان ياوز سليم (٩٢٦/١٥٢٠) وابنه السلطان سليمان القانوني (٩٧٣/١٥٦٦)، لكن اختيار لطفي باشا –وفي الغالب المرجع الذي كان يقصده هو شرح العقائد النسفية للتفتازني- يدل على أن التفتازاني وشرحه لعقائد النسفي كان مرجعًا لكثير من المتفقهين في ذاك العصر، أما قول عمر النسفي فيقول عن شروط الإمام: "ويكون من قريش ولا يجوز من غيرهم، ولا يختص ببني هاشم، وأولاد على رضي الله عنه"، أما التفتازاني ففي أثناء شرح ذلك أتى بنماذج من الدول التي قامت في التاريخ الإسلامي، ابتداء من أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم الدولة الأموية والدولة العباسية، فكل هذا تم في إطار الشرط الذي سلف ذكره، فكل هؤلاء كانوا قريشين.[٥١]

(٢/٤) ٢-عرض موجز لرسالة خلاص الأمة في معرفة الأئمة

المحاججة الأصلية في الرسالة هي إثبات جواز أن يكون الخليفة أو الإمام –وهما لقبان لشخصٍ واحد-من نسلٍ غير قرشي، وبناء على جواز هذا؛ فإنه يُطلَق على سلاطين الدولة العثمانية الخلفاء والأئمة، يبدأ لطفي باشا رسالته بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على رسول الله-بإضفاء أنواع الثناءات على السلطان سليمان القانوني، فهو "إمام الوقت، القائم مقام رسول الله، ناصر إلى دين الله، المستغني عن الأوصاف والألقاب... ألا وهو السلطان بن السلطان بن السلطان، سليمان خان بن سليم خان بن بايزيد خان."[٥٢] ثم بعد

ذلك يدخل لطفي باشا في بيان المقصود من كتابته لهذه الرسالة، وهو ما أشيع من أن بعض الفضلاء قالوا بعدم جواز إطلاق لقب الخليفة أو إمام على سلاطين الدولة العثمانية، وأنه قد كتب الرسالة في هذا الشأن، وقد اقتنع الصدر الأعظم لطفي باشا، بترجيح الجواز، وقبل أن يدلف في استعراض كيفية الاستدلال على الصحة، شرع في بيان المصادر التي استند إليها في الجواز، وقد تنوّعت مصادره، ويمكن أن نذكرها هنا كما ذكرها كالتالي:

(٣/٤) ٣-المصادر الفقهية

١- فتاوى قاضي خان[٥٣]
٢- فتاوى مجمع الحوادث والنوازل والواقعات
٣- فتاوى النوازل لأبي الليث
٤- فتاوى التارتارخانية
٥- فتاوى المحيط
٦- فتاوى الوجيز
٧- فتاوى البزازية
٨- جامع الفتوى
٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع
١٠- الهداية
١١- المختارات
١٢-التوفيق
١٣- ذخيرة العقبى
١٤-زبدة المسائل

مصادر في الحديث

١- الأحاديث شرح المشارق
٢- المصابيح
٣- شرح شرعة الإسلام

مصادر أخرى

١- تاريخ ابن جرير الطبري[٥٤]
٢- فوائح المسكية في الفواتح المكية
٣- التعريفات
٤- القاموس

ومجموع هذه المصادر إحدى وعشرين مؤلفًا في الفقه والتاريخ والحديث واللغة، ولطفي باشا لم يتدخل كثيرًا في الرسالة بقدر ما نقل من هذه المصادر نقولا تؤيد رأيه ووجهة نظره القائلة بجواز وجود خليفة إمام من غير نسل قرشي.

٣/٤-مرتكزات لطفي باشا في إثبات ادّعائه

من خلال قراءة رسالة الصدر الأعظم لطفي باشا، نستطيع أن نقول بأنه قد ارتكز على عدة أسس في إثبات رأيه القائل بجواز أن يكون الخليفة غير قرشيًا، وارتفاع هذا الشرط من أساسه، هذه الأسس تتوزع على عدة نقاط.

(٣/٤) ١-التعريف للخليفة والإمام

انطلق لطفي باشا للتدليل على صحة رأيه من تعريف كلمتي الخليفة والإمام، وفي تعريفه لكليهما، مزج بين التعريف الاصطلاحي واللغوي وبين الوظائف التي يقوم بها من يحمل هذين اللقبين؛ وبالتالي فالخليفة هو الإمام وهو السلطان، وهو من يدبِّر مملكة الإسلام بإنصاف، والمراد من الخليفة هو الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر.[٥٥]

(٣/٤) ٢-العبرة بالغلبة والقهر

لقد أومأنا في صدر هذا البحث أن كثيرًا من المتكلمين قد اتخذوا من خيار الغلبة والقهر وسيلة أخرى لالتماس الشرعية للسلطان القائم، فالسلطان القائم إن فقد كثيرًا من الشرائط التي لابد أن تكون متوفرة فيه، فإن استقرار سلطانه وسيطرته هي وحدها كفيلة بأن تتسم بالشرعية وتلزم الرعية بالطاعة له، هذه الشرائط على رأسها القرشية، فالسلطان حتى إن لم يكن قرشيًا، فإن سيطرته على محيطه، وقوته وقهره وغلبته، فهي في حد ذاته كفيلة بأن تتسم بالشرعية، وتلزم من حوله من الرعية بأن يطيعوا ويسلموا له، ومن ثَمَّ فإن لطفي باشا قد اتخذ هذه الوسيلة وكررها في رسالته، مرجعًا له لصبغ الشرعية على السلطان حتى إن لم يكن قرشيًا.

ففي تعريفه للسلطان أشار لمعنى الغلَبة التي يحدث بها السلطان، وقد رأينا هذا كثيرًا في مراحل التاريخ الإسلامي، فالغالب المسيطر دائمًا هو القوة والسلاح والقهر، وبعد تحقق هذه الوسيلة يقيم السلطان العدل ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر بمعرفته وقوته وقهره[٥٦]، هذا رغم اعتراف لطفي باشا بأن السلطان يتحقق بإحدى أمرين بالمبايعة والأخرى بالقهر، إلا أن الأمر بالوسيلة الأخيرة يكون أكثر عملية وواقعية من الأولى[٥٧]، وقوة هذا الشرط، أي قوة الفرض بالأمر الواقع تصل إلى حد رفع شرط الإسلام نفسه، "والإسلام ليس بشرط فيه (أي في السلطان الذي تقلَّد)، وبلاد الإسلام التي في أيدي الكفرة، لا شك أنها بلاد الإسلام لا بلاد الحرب"، وينطبق هذا الأمر على شرط العدالة، "وكذلك العدالة، ليست بشرط لصحة الإمامة والإمارة"، ومن ثَمَّ يتبين خطأ عمر النسفي –كما يقول لطفي باشا- الذي اشترط القرشية في الإمام أو الخليفة[٥٨]،

والملاحظ هنا أن الفارق بين لطفي باشا وعمر النسفي وكذلك شارحه التفتازاني، أن الأخيرين ينظّران للأمر، ويضعا شروط الخليفة كما ورد في عامّة الكتب السابقة عليهما، أما لطفي باشا فكان ينظر إلى الأمر بعملية وواقعية أكثر منه نظريًا، فالأمر في الأول والآخر هو تغلُّب، فإذا تغلَّب الحاكم وحكم بأمر الله فهو إذن خليفة وإمام.

(٣/٤) ٣-الاحتجاج بالكتب المذكورة في الرسالة

ابتدأ لطفي باشا رسالته بذكر الكتب التي سيعتمد عليها[٥٩]، والتي قالت جميعها بأن شرط القرشية ليس ضرورة في إقامة الخليفة[٦٠]، وقد جوّز أصحاب هذه الكتب المذكورة أن يطلق اسم الخليفة والإمام على السلطان والوالي والأمير[٦١]، وقول عمر النسفي مخالفًا لإجماع أصحاب الكتب المذكورة.[٦٢]

(٣/٤) ٤-تأويل ما ورد "الأئمة من قريش"

إن نظر لطفي باشا إلى أمر الخلافة بواقعية الخلافة، دفعه إلى تأويل ما ورد في حديث "الأئمة من قريش"[٦٣]، ورغم فهم كثيرٍ من العلماء بأن الحديث يفيد بأن الخليفة لابد أن يكون قرشيًا، إلا أن كلمة "الإمام" في معناها اللغوي، تحتمل كثيرًا من المعاني بخلاف معنى الخليفة، فالإمام هو القدوة والمقدَّم على غيره، غير أن لطفي باشا يُرجع هذا الحديث إلى سياقه الذي كان فيه، فالحديث ورد أثناء النزاع الذي حدث بين فريق من الأنصار وآخر من المهاجرين، وقد نقل لطفي باشا الحكاية عن ابن جرير الطبري: "لما مات عليه الصلاة والسلام وقعت الاختلاف بين المهاجرين والأنصار، وقصد الأنصار أن ينصبوا إماما من الأنصار، فجاء أبو بكر وعمر –رضي الله عنهما- إلى مجلس الأنصار، فقال أبو بكر: يا جماعة الأنصار كيف يكون الأمام من غير قريش، أما سمعتم قول النبي (ﷺ): (الأئمة من قريش)، فقبل الأنصار هذ الحديث عن أبي بكر –رضي الله عنه- ثم بايعوه"[٦٤]، ومن ثَمَّ فإن لطفي باشا يرى أن تطبيق هذا الحديث كان في أوائل الزمان، في الصدر الأول من الإسلام، ومعنى الحديث وحكمه محمول عليه، وليس محمولاً على الواقع المعاصر[٦٥]، لأن الأمر صار فيما بعد بالغلبة والغصب والقهر، وليس بالاختيار.

إن الذين يُصرّون أن تكون الأئمة والخلفاء والحكام والسلاطين المسلمون من نسل قريش، إنما هم شابهوا الروافض الإمامية والإسماعيلية وغيرهم، الذين يقولون بأن الإمامة تكون بالنص، وأنها لابد أن تكون في آل البيت، في أسماء معينة مثل الحسين الشهيد بكربلاء ومن بعده علي السخا ومن بعده محمد الباقر وهكذا، على اختلاف فرقهم ومذاهبهم.[٦٦]

(٣/٤) ٥-الاحتجاج بالأدلة الدينية

لقد استخدم لطفي باشا مجموعة من الأحاديث من قبيل: "من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة الجاهلية"، و" اسمعوا وأطيعوا وإن تأمَّر عليكم عبدٌ حبشي"، وبهذه الأحاديث وأمثالها فإنه يحرم الخروج على السلطان ويلزم السمع والطاعة أيًّا كان الأمر[٦٧]، حتى إن لطفي باشا يرفع كل الشروط عن ذلك السلطان المتغلِّب الذي يجب على رعيته الاستسلام له والاتباع، ومن ضمن هذه الشروط، شرط الإسلام نفسه، فإذا تغلّب السلطان الكافر على البلاد المسلمة فإن هذا ليس يعني بأن البلاد تكون بلاد الحرب، بل تبقى على حالها بلاد الإسلام.[٦٨]

إن العنصر الأساسي في مناقشة لطفي باشا لمسألة قرشية الإمام أو الخليفة من عدمها، هو عنصر الغلبة والقهر، وقد تبيّن لنا هذا مما سبق، فهو استعمل مبدأ الغلبة التي أتى بها السلطان، كي يبرر له الطاعة، وإضفاء لقب الخلافة والإمامة عليه، وبالتالي فلا يجوز لأي أحد الخروج عليه، ومن ثَمَّ فإن السلطان سليمان القانوني هو خليفة وإمام معترف به من قبل جماهير المسلمين، كما يلزمهم السمع والطاعة له، وقد جاء في الحديث: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة من يجدد لها "، وأمر تجديد الدين ليس مقصورًا على العلماء، "بل تارة يكون عالمًا، وتارة يكون خليفة، وتارة يكون مقدَّمًا أو ملكًا مطاعًا، وقد يكون في الوقت الواحد خليفة وملك وأسير"[٦٩]، وكما ابتدأ الصدر الأعظم لطفي باشا رسالته بإضفاء أنواع الثناء على السلطان سليمان القانوني، والاعتراف له بالإمامة والخلافة، نقل عن صاحب كتاب "شرح المشارق"، أن السلطان سليمان القانوني هو "إمام الزمان مع الشرائط المعتبرة في إقامة الدين، وحراسة الإسلام".[٧٠]

أخيرًا فإن مسألة الاعتراف بالخلافة والإمامة الشرعية تبدو أنها ظهرت في عصر سليمان القانوني، ومن بعده، فهناك دليل على أن ياوز سليم الأول لم يرى نفسه خليفة، بل جاء في خطابه الذي أرسله إلى طومان باي، بأنه قد أخذ الإذن من الخليفة[٧١]، كما سلف بيانه في البحث، لكن نشأ فيما بعد ما اشتُهر من حادثة تسلُّم سليم الأول أمر الخلافة العباسية، بشكل رسمي، واعتقادنا أن سليم الأول لم يكن يرى أمر الخلافة أمرًا هامًّا بالنسبة له؛ إذ واقع الأمر آنذاك أن الخليفة العباسي لم يكن غير اسم، حتى الرمز الإسلامي المتمثّل في الخلافة قد زال وبهُت، ولو كانت مثل هذه الحادثة حقيقة بالفعل، لذكرها

الذين تعرّضوا للمسألة، وعلى رأسهم لطفي باشا –الذي نحن بصدد دراسته-، فمن غير المعقول أن يناقش مسألة شرعية أن يقال للسلطان العثماني خليفة وإمام من عدمه، دون أن يذكر هذه الحادثة إن كانت حقيقة، فعدم ذكرها له يدعونا للشك في مثل هذه الحادثة، هذا بالإضافة إلى أنه لا يوجد في أي مصدر ممن تناول فترة سليم الأول ودخوله مصر سواء باللغة العثمانية أو بالعربي، ذكر لهذه الحادثة كما سبق الإيماء بذلك.

خَاتِمَةٌ

قُسِّم البحث على جانبين أساسين، الأول هو النظر في مفهوم الخليفة الإمام، فابتدأ في فحص هذا المفهوم لغويًا، وكيف يرونه الفقهاء والمتكلّمون، وذكر البحثُ الشروطَ التي قِيلت من جانب الفقهاء في الخليفة الإمام المعترَف به شرعًا وديناً، وكان من ضمن هذه الشروط شرط قرشية الخليفة، استنادًا للحديث النبوى "الأئمة من قريش"، وقد ادّعى البعض تواتر هذا الحديث والإجماع عل المسألة، هذا مع أن هناك فريقًا من العلماء والمتكلمين قد استشكل الإجماع المدَّعى، كما نفوا التواتر للحديث، والحديث في ذاته يحتمل التأويل كما ذُكِر سالفًا.

رغم أن المسألة شهدت استقرارًا في الأدب السياسي الإسلامي، فجمع كبير قد اتّفق عليه، إلا أنها في التطبيق العملي السياسي، لم يكن لها كبير دور في تحريك الأحداث؛ إذ كان في واقع الأمر التسليم للغلبة بالسيف، ثم بعد ذلك قد تستخدم السلطة هذا الأمر في إثبات شرعيتها أو تستخدم السلطة المضادة هذا الحديث في رفع الشرعية تمامًا، كما حدث الأمر في حالة الفاطميين على ما أسلفنا في البحث.

احتفظ منصب الخلافة بقوة معنوية وسلطة فعلية نستطيع أن نقول في العهد الأول من الإسلام، في الخلافة الراشدة، ثم بعد ذلك تحوّل الأمر إلى سلطنة ووراثة، كلّما تأخر الزمن كلما ضعُف منصب الخلافة وفرُغ من قوته، حتى أصبح في كثير من فترات الإسلامية، مجرد رمز معنوي وديني، يلتمس منه أصحاب القوة والغلبة اعترافًا بسلطانهم، كي يحظوا بالشرعية الدينية والقبول بين الناس.

حينما انتقل أمر الخلافة إلى العثمانيين، وذهب سليم الأول إلى مصر وأخذ الخليفة وأولياءه إلى إستانبول، رأى البحث أن سليم الأول لم يكن يرى في نفسه الخليفة، بدليل ذلك الكتاب الذي بعثه سليم الأول إلى طومان باي، وقد نقله لنا ابن إياس، يوضح فيه أن له الأحقية في السلطان لأنه أخذ عهدًا من الخليفة، لكن ابتداءً من عهد سليم الأول، فإن كثيرًا من رجال الفكر العثمانيين وغيرهم من العالم الإسلامي قد شرعوا في استعمال لقب الخليفة لسليم الأول، وقد ذكرنا مقدمة أبي السعود أفندي في تفسيره وهو يصف سليمان القانوني بالخليفة.

تعتبر شخصية الصدر الأعظم لطفي باشا من رجال الدولة العثمانية، أصحاب الفكر والرأي، فقد كان رجلاً مثقفًا، وله عدة مصنفات من أهمّها "آصف نامه" وهو كتاب باللغة العثمانية يذكر فيه الإصلاحات التي ينبغي عملها في الدولة، وهو يعتبر إحدى الوثائق الهامّة التي لكشف النواحي السياسية والاجتماعية في الدولة آنذاك، أما رسالة خلاص الأمة في معرفة الأئمة، فهي رسالة ألفها باللغة العربية، ولغتها بسيطة واحدة ذات جمل قصيرة، وقد قصد فيها إلى توضيح أن الخليفة الشرعي ليس ضروريًا أن يكون من نسل قرشي.

وقد لجأ لطفي باشا إلى إثبات ادّعائه هذا إلى عدة استنادات، من بينها المصادر الفقهية والحديثية التي ذكرها في مقدمة رسالته، والتي تنفي هذا الشرط كما يشير لطفي باشا، وكان أهم من ذلك هو استعماله لمبدأ الغلبة وسياسة الأمر الواقع، الذي يحقق الاستقرار، فقد اتّفق العلماء على أن السلطان إذا تغلّب وحكم واستقر حكمه، وجب السمع والطاعة له، وعلى هذا فإن سليمان القانوني السلطان العثماني، قد أصبح خليفة شرعيًا بهذا المبدأ، أما الحديث الوارد القائل بأن الأئمة من قريش، فهذا كما يرى لطفي باشا مؤولٌ بتطبيقه على الصدر الأول في الإسلام، والحادثة الواردة بها حادثة سقيفة بني ساعدة، أما زمن لطفي باشا فإنه ليس منطبقًا عليه.

الهَوامِشُ:

(١) التفتازاني، **شرح العقائد النسفية**، تحقيق الأستاذ علي كمال، (بيروت: دار إحياء التراث، دون تاريخ)، ١٤٣، قارن بابن حزم، الفصل، ٧٥/٤.

(٢) وظيفة الصدر الأعظم، هي المرتبة الثانية مباشرة بعد السلطان العثماني، وهو الذي معه ختم السلطنة وتكاد تكون بيده سلطة مطلقة، وقد استُحدِث هذا المنصب في عهد مراد الأول (١٣٢٦/٧٩١)، لتمييزه عن بقية الوزراء، ثم بعد ذلك استمر في تاريخ الدولة العثمانية حتى سقوطها كأعظم رتبة وسلطة بعد السلطان العثماني، انظر:
Mehmet İpşirli, SADRAZAM, TDV İslâm Ansiklopedisi, c.35, s. 414-419.

(٣) انظر: **ابن منظور**، لسان العرب، مادة أمم.

(٤) الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق الدكتور أحمد مبارك البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص ٣.

(٥) **مقدمة ابن خلدون**، لابن خلدون ١ / ٣٢٣، تحقيق الدكتور عبد السلام الشدادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والآداب بالمغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.

(٦) **شرح الأصول الخمسة**، للقاضي عبد الجبار، ص ٧٥٠.

(٧) ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ١٤٥/٤.

(٨) ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية**، ٧٤/١.

(٩) انظر الحادثة بتفصيلها في **البخاري**، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، (السعودية: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ)، الحديث رقم ٦٨٣٠.

(١٠) يروي ابن سعد في طبقاته قائلا: "أنه لما مات أبو بكر رضي الله تعالى عنه وكان يُدْعَى خليفة رسول الله (ﷺ) قيل لعمر: خليفة خليفة رسول الله (ﷺ) فقال المسلمون: من جاء بعد عمر قيل له: خليفة خليفة خليفة رسول الله (ﷺ) فيطول هذا، ولكن اجتمعوا على اسم تدعون به الخليفة، يدعى به من بعده من الخلفاء، قال بعض أصحاب رسول الله (ﷺ) نحن المؤمنون وعمر أميرنا، فدعي عمر (أمير المؤمنين) فهو أول مَنْ سُمي بذلك"، ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، تحقيق إحسان عباس، (بيروت: دار صادر)، ٢٩٠/٣.

(١١) الشهرستاني، **الملل والنحل**، مرجع سابق، ٢٢/١.

(١٢) انظر في ذلك: ابن خلدون، **المقدمة**، ٤٠٩/١، وأشار ابن خلدون هناك إشارة دقيقة حينما قال بعد ذكر الخليفة والإمام: "وسماه المتأخرون سلطانا حينما فشا التعدد فيه، واضطروا بالتباعد وفقدان شروط المَنصِب إلى عقد البيعة لكل متغلِّب" المقدمة ٣٦٦/١، وهذا ينطبق أيضًا على سائر الألقاب التي انتشرت في التاريخ الإسلامي كما هو مثبت أعلاه كالمملكة والإمارة ونحوه.

(١٣) ابن خلدون، **المقدمة**، ٤٠٩/١، ٤١٠، وانظر: محمد عمارة، **الإسلام وفلسفة الحكم**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩-١٩٨٩م، ص ٢٨.

(١٤) الماوردي، **الأحكام السلطانية**، (القاهرة: دار الحديث، دون تاريخ)، ص ٢٠.

(١٥) ابن حزم، **الفصل**، (القاهرة: مكتبة الخانجي، دون تاريخ)،

(١٦) الباقلاني، **التمهيد**، ١٨١، وقد قال الباقلاني -مع من قال- بوجوب قرشية الإمام، في أكثر من موضع في كتبه، غير أن ابن خلدون قد نسب القول بعدم اشتراطية قرشية الخليفة للباقلاني فقال: "من القائلين بنفي اشتراط القرشيّة القاضي أبو بكر الباقلانيّ لمّا أدرك عليه عصبيّة قريش من التّلاشي والاضمحلال واستبداد ملوك العجم من الخلفاء فأسقط شرط القرشيّة، ومن هنا اشتُهر نسبة هذا القول للباقلاني في أكثر من موضع، وما وصلنا من كتب الباقلاني تشير إلى أنه يقول بقرشية الخليفة كالجمهور"، انظر: التمهيد، ١٨١، وذكر في الموسوعة الفقهية: " وخالفهم في ذلك أبو بكر الباقلاني وجماعة من العلماء واحتجوا بقول عمر: لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيًّا لوليته"، **الموسوعة الفقهية**، صادر عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، الكويت: دار السلاسل، ١٤٠٤هـ، ٢١٩/٦.

(١٧) رامي محمود، **قراءة في كتاب التحريش لضرار بن عمر الغطفاني ٢٠٠-٨١٥**، مجلة كلية الإلهيات جامعة إستانبول، ٢٠١٦، ص ٢٨١.

(١٨) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ)، ١١٩/١٣.

(١٩) الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق عبد العظيم الديب، (القاهرة: مكتبة إمام الحرمين، ١٤٠١هـ)، ص ٨١.

(٢٠) الجويني، **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق على وهبة، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٩)، ٣٢٨.

(٢١) حسن الشافعي، **الامدي وآراؤه الكلامية**، (القاهرة: دار السلام، ١٩٩٨)، ٥٠٨.

(٢٢) ابن حجر، **فتح الباري**، ١١٩/١٣.

(٢٣) البخاري، **صحيح البخاري**، رقم ٦٩٣.

(٢٤) ابن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م) ٨٢/١٥، وقد ذكر في السنة السابقة على عمل المحضر مباشرة أن أبا المنيع قرواش بن المقلد –وقد كان حاكما للموصل والكوفة وشقي الفرات- جمع أهل الموصل وأظهر عندهم طاعة الحاكم بأمر الله الفاطمي وأظهر لهم الدعوة إلى الفاطمية وعرض عليهم قبول ذلك، فقبلوا منه، مما يبين أن هذه السنوات كانت تشهد نشاطًا ملحوظًا لدعاة الفاطمية مما أدى إلى ردة فعل قوية من قبل الطرف السني سواء أكان أشعريًا أو حنبليًا. انظر **المنتظم** ٧٤/١٥-٧٧، وقد صور هذا الذهبي أيضًا في السير قائلاً: "وفي هذا الوقت انبثت دعاة الحاكم –يعني الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمي- في الأطراف، فأمر القادر بعمل محضر يتضمن القدح في نسب العبيدية وأنهم منسوبون إلى ديصان بن سعيد الخرمي، فشهدوا

جميعا أن الناجم بمصر منصور بن نزار الحاكم حكم الله عليه بالبوار، وأن جدهم لما صار إلى الغرب تسمى بالمهدي عبيد الله، وهو وسلفه أرجاس أنجاس خوارج أدعياء، وأنتم تعلمون أن أحدا من الطالبيين لم يتوقف عن إطلاق القول بأنهم أدعياء ، وأن هذا الناجم وسلفه كفار زنادقة، ولمذهب الثنوية والمجوسية معتقدون، عطلوا الحدود، وأباحوا الفروج، وسفكوا الدماء، وسبوا الأنبياء، ولعنوا السلف، وادعوا الربوبية، وكتب في المحضر الشريف الرضي، والشريف المرتضى، ومحمد بن محمد بن عمر، وابن الأزرق العلوي، والقاضي أبو محمد بن الأكفاني، والقاسم أبو القاسم الجزري، والشيخ أبو حامد الإسفراييني، وأبو محمد الكشفلي وأبو الحسين القدوري وأبو علي بن حمكان"، **سير أعلام النبلاء**، حقق بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) ١٣٢/١٥، وهذا النشاط الفاطمي لم يقتصر على هذه الفترة، بل امتدّت للفترات التي تليها، كما سيأتي لاحقًا من تدخل السلطان السلجوقي طغرل بك وسعيه لوقف المد الفاطمي وتهنئة الخليفة العباسي له.

(٢٥) الجويني، **غياث الأمم**، ٨١.

(٢٦) لا ننسى هنا أن الغزالي قد ألف كتابه هذا "فضائح الباطنية" بأمر من الخليفة المستظهر بالله 512/ ١١١٨، والكتاب يسمّى المستظهري أو فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية، وجعل الغزالي الباب التاسع من كتابه معنونًا "في الدلائل والبراهين على صحة إمامة الخليفة العباسي المستظهر بالله"، فضائح الباطنية ص ٤٨٧-٥١٢، "الباب التاسع في إقامة البراهين الشرعية على أن الإمام القائم بالحق الواجب على الخلق طاعته في عصرنا هذا هو الإمام المستظهر بالله حرس الله ظلاله"، هذا الدعم الديني للسياسة القائمة لم يقتصر على الطرف السني، بل كان الطرف المضاد له في عصره هكذا بل أكثر، فالفاطميون كانوا أئمة إسماعيلية يُعتقد فيهم العصمة الخالصة التي تشبه عصمة الأنبياء، وقد ألف غير واحد من الدعاة الإسماعيلية رسائل لدعم الدولة الفاطمية، كما فعل الداعي الإسماعيلي الكرماني حينما ألف رسالته في الإمامة المسماة بالمصابيح، فقد ألف هذه الرسالة خصيصًا لتأييد سلطة الحاكم بأمر الله وإضفاء الشرعية عليها، ولكي يثبت ذلك ابتدأ أولا بإثبات وجود الله ثم الرسالة ثم الإمامة، ومن ثَمَّ إثبات صحة إمامة الحاكم بأمر الله، انظر المصابيح في الإمامة، ورسالة مباسم البشارات.

(٢٧) أبو الحارث أرسلان البساسيري من المماليك الأتراك الذين أصبحوا فيما بعد أحد القادة المهمين في آخر عهود الدولة البويهية، استطاع الخليفة الفاطمي المستنصر بالله ٤٨٧/١٠٩٤ أن يستميله بالأموال والذخائر فثار على الخليفة العباسي، وأقام الخطبة للمستنصر بالله لمدة عام ٤٥٠/١٠٥٨، انظر:

الذهبي، **العبر في خبر من غبر**، (بيروت: دار الكتب العلمية، دون تاريخ)، ٢٨٩/٢.

Erdoğan Merçil, "BESÂSÎRÎ", TDV İslâm Ansiklopedisi, (İstanbul, 1992), c.5, s. 528,529.

Ferhad Deftary,The Ismailis Their History and Doctrins, (New York, 2007), 195,196.

(28) Casim Avci, "HİLÂFET", TDV İslâm Ansiklopedisi, c.17, s.541

(٢٩) ابن إياس، **بدائع الظهور**، ٧٧/٥-١٤٨، والمجلد الخامس من تاريخ ابن إياس يحمل أهمية خاصة في فترة الدخول العثماني لمصر؛ فابن إياس قد شهد هذه الفترة بنفسه، وسجل كثيرا من أحداثها، وتعقّب كل ذلك من قريب، وسجّله يومًا بيوم، وباعتبار أن ابن إياس ينتمي في نسبه للأمراء المماليك، فإن انتقاداته وما ذكره تجاه العثمانيين، يعطينا إمكانية لفهم كيف كان تفكّر النُّخب في القطر المصري تجاه الدخول العثماني.

(٣٠) أفرد فاروق سومر هذه المسألة في بحث مستقل، كما تناولها غيره من الباحثين، يُنظر:

Faruk Sümer, "Yavuz Selim Halifeliği Devraldı mı?", Belleten, Aralık 1992.

Ramazan Yıldırım, 20. Yüzyıl İslam Dünyasında Hilafet Tartışmaları, (Ankara: Ankara Yayınları,2004), 35.

(٣١) ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، (القاهرة: نشر محمد مصطفى، ١٩٦١) ١٢٤/٥.

(٣٢) أشار عزمي أوزجان إلى أن لقب الخليفة استعمل من قبل السلاطين العثمانيين ابتداء من السلطان مراد الأول وحتى سليم الأول، وأحال إلى عدة مراجع انظرها هناك، لكن السؤال هنا هل كانت كلمة الخليفة تستعمل بمعناها وثقلها الديني والسياسي ذلك الوقت؟، انظر:

Azmi Özcan, "HİLÂFET", TDV İslâm Ansiklopedisi, C. 17, s.564.

(٣٣) أبو السعود، **إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، (بيروت: دار إحياء التراث، دون تاريخ)، ٥/١.

(34) Azmi Özcan, "Hilâfet", s.564.

(٣٥) **أندرون Enderun**: تعتبر أهم مؤسسة تعليمية تابعة للسلطان العثماني بعد نظام المدرسة، وتعني بتربية رجال الدولة والعسكر تربية علمية صارمة كي يتأهل متخرجوها لمناصب في الدولة، وقد تأسس هذا النظام في عهد السلطان مراد الثاني أو محمد الفاتح على اختلاف بين الباحثين، ثم أصبح من اهم مؤسسات الدولة التي تمدها برجال الدولة وقادة العسكر، انظر:

Mehmet İpşirli, ENDERUN, TDV İslâm Ansiklopedisi, c.11, s. 185-187.

(٣٦) **معمار سنان**، أو سنان، يعتبر أهم مهندسي الدولة العثمانية، والذي صمم كثيرًا من جوامعها المشهورة مثل جامع السليمانية وجامع مهرماه سلطان بإستانبول

وغيرها من الأبنية الرائعة التي تشهد له بتفوقه في صنعته، توفي ١٥٨٨/٩٩٦ يُنظر:

Selçuk Mülâyim, SİNAN, TDV İslâm Ansiklopedisi, c.37, s.224-227.

(٣٧) للاطلاع على حياة لطفي باشا يرجى النظر إلى: كوبريلي زاده محمد فؤاد، **لطفي باشا**، (إستانبول، يناير ١٩٢٥)، ١٢٠، باللغة العثمانية.

Mehmet İpşirli, LUTFİ PAŞA, TDV İslâm Ansiklopedisi, (Istanbul, 2003), c.27, s. 234-236.

(٣٨) لطفي باشا، **خلاص الأمة** في معرفة الأئمة، ٣٨.

(٣٩) انظر على سبيل المثال، من مؤلفات لطفي باشا باللغة التركية العثمانية:لطفي باشا، آصف نامه، تحقيق رودلف تشودي، برلين ١٩١٠، باللغة العثمانية.

(40) Oriens, Vol. 15 (Brill, 1962), pp. 287-295

(41) Hulusi Yavuz, Sadrıazam Lütfi Paşa Ve Osmanlı Hılafeti, Marmara Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi Dergisi, Sayı 5-6, 1987-1988.

(42) Hulusi Yavuz, Osmanlı Devleti ve Islarniyet , (Iz Yayıncılık, İstanbul 1991), s. 73.

(٤٣) الصدر الأعظم لطفي باشا، **خلاص الأمة** في معرفة الأئمة، دراسة وتحقيق الدكتورة ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

(44) Muharem Jahja, Lutfi Paşa'nın Halasü'l-Ümme Fi Ma'rifeti'l-E'imme Risalesi'nin tahkik, tahlil ve tercümesi, Yüksek Lisans Tezi, 2003.

(٤٥) قارن مثلاً لغة لطفي باشا، بلغة أبي السعود أفندي التركي، في تفسيره إرشاد العقل السليم، وكلاهما قد عاش في نفس الفترة الزمنية، هذا مع التنويه على أن لطفي باشا كان يعمل كوزير أعظم في الدولة العثمانية، أما أبو السعود فقد كان يعمل بوظيفة شيخ الإسلام، يعطي الفتاوى ويرتب قوانين الدولة المستندة على الأوامر الدينية.

(٤٦) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٣٧.

(٤٧) لطفي باشا، مرجع سابق، ٣٩.

(٤٨) لطفي باشا، مرجع سابق، ٣٩.

(٤٩) لطفي باشا، مرجع سابق، ٤٥.

(٥٠) لطفي باشا، مرجع سابق، ٣٨.

(٥١) التفتازاني، **شرح العقائد النسفية**، تحقيق الأستاذ علي كمال، (بيروت: دار إحياء التراث، دون تاريخ)، ١٤٣، قارن بابن حزم، الفصل، ٧٥/٤.

(٥٢) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، مرجع سابق، ٣٧.

(٥٣) سركيس، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، (القاهرة: مطبعة سركيس، ١٩٢٨)، ٤٩٨/٢، لم يذكر لطفي باشا هذه المراجع مشفوعة بذكر مؤلفيها كاملة، لذا فإن تثبيت مؤلفيها أمر يعتريه التخمين، وانظر معلومات عن هذه المؤلفات بحواشي ماجدة مخلوف على رسالة لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٣٩، ٤٠، ٤١.

(٥٤) وقد ذكره لطفي باشا هكذا: "وتواريخ جرير الطبري". ص ٤١.

(٥٥) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٣.

(٥٦) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٤.

(٥٧) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٥.

(٥٨) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٥.

(٥٩) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٣٩.

(٦٠) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٥.

(٦١) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٢.

(٦٢) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٦.

(٦٣) ورد هذا الحديث بألفاظ وروايات في مراجع مختلفة؛ أحمد بن حنبل، **المسند**، ٣١٨/١٩، ٢٤٩/٢٠، النسائي، السنن، ٤٠٥/٥ وكتب أخرى: "الأئمة من قريش، ولهم عليكم حق، ولكم مثل ذلك، ما إذا استرحموا رحموا، وإذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا وفوا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين ".

(٦٤) انظر: محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، (بيروت: دار التراث، ١٣٨٧ هـ)، ٢٠١/٣.

(٦٥) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٧.

(٦٦) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٩.

(٦٧) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٤٩.

(٦٨) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٦٤.

(٦٩) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٦٦.

(٧٠) لطفي باشا، **خلاص الأمة**، ٦٦.

(٧١) ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، (القاهرة: نشر محمد مصطفى، ١٩٦١) ١٢٤/٥.